

بدر الدين العيني

(ت ٨٥٥هـ)

محاولته تقوية حديث موضوع في فضل أبي حنيفة رحمه الله تعالى:

قال الشيخ **المعلمي** في ترجمة محمد بن سعيد البورقي من «التنكيل» رقم (٢٠٦):

في «تاريخ بغداد» (٣٣٥ / ١٣) من طريقه: «حدثنا سليمان بن جابر بن سليمان بن ياسر بن جابر حدثنا بشر بن يحيى قال: أخبرنا الفضل بن موسى السيناني، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: «إن في أمتي رجلا اسمه النعمان وكنيته أبو حنيفة هو سراج أمتي، هو سراج أمتي، هو سراج أمتي».

قال الخطيب: «قلت: وهو حديث موضوع، تفرد بروايته البورقي، وقد شرحنا فيما تقدم أمره وبيّنا حاله».

يعني في ترجمته، وهي في «التاريخ» (٣٠٨-٣٠٩) وفيها عن حمزة السهمي: «محمد بن سعيد البورقي كذاب، حدث بغير حديث وضعه»، وعن الحاكم: «هذا البورقي قد وضع من المناكير على الثقات ما لا يُحصى، وأفحشها روايته: «سيكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي». هكذا حدث به في بلاد خراسان، ثم حدث به بالعراق بإسناده وزاد فيه أنه قال: «وسيكون في أمتي رجل يقال له: محمد ابن إدريس، فتته على أمتي أضر من إبليس»، وذكر الخطيب غير هذا من مناكيره».

قال الأستاذ - يعني الكوثري - (ص ٣٠): «استوفى طرقه البدر العيني في «تاريخه الكبير»، واستصعب الحكم عليه بالوضع مع وروده بتلك الطرق الكثيرة، وقد قال: «... فهذا الحديث كما ترى قد روي بطرق مختلفة، ومتون متباينة، ورواية متعددة عن النبي عليه الصلاة والسلام، فهذا يدل على أنه له أصلا، وإن كان بعض المحدثين بل أكثرهم ينكرونه وبعضهم يدعون أنه موضوع، وربما كان هذا من أثر التعصب، ورواية الحديث أكثرهم علماء، وهم من خير الأمم، فلا يليق بحالهم الاختلاق على النبي عليه الصلاة والسلام متعمدا».

ذَيَّلَ عليه الكوثري بقوله: «وعالمٌ مضطهدٌ طولَ حياته، يموتُ وهو محبوسٌ، ثم يعمُّ علمُه البلادَ من أقصاها إلى أقصاها، شرقًا وغربًا، ويتابعه في فقهه شطرُ الأمة المحمدية، بل ثلثاها على توالي القرون، رغم مواصلة الخصوم من فقيهٍ ومحدثٍ ومؤرخٍ مناصبةَ العداءِ له نبأً جللًا لا يُستبعد أن يخبر به النبي ﷺ...»!

أقول: لا أدري أَعْلَمُ هؤلاء القومَ أُخْرَى أن يؤسفَ عليه أم دينُهم أم عقولُهم؟! قد تأملتُ رواياتِ هذا الحديث في «مناقب أبي حنيفة» وغيرها، فرأيتُه يدور على جماعة:

أولهم: البورقي، وقد عرفتَ حاله، رواه عن مجهول عن مثله عن السيناني بذاك السند، وقد صح عن السيناني أنه قال: «سمعت أبا حنيفة يقول: مِنْ أَصْحَابِي مَنْ يَبُولُ قُلَّتَيْنِ، يَرُدُّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ: إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَنْجَسْ» ذكره الأستاذ (ص ٨٣).

الثاني: أبو علي أحمد بن عبد الله بن خالد الجويباري الهروي، وهو مشهورٌ بالوضع، مكشوف الأمر جدًّا، وله فيه أربع طرق:

الأولى: عن السيناني بذاك السند.

الثانية: عن أبي يحيى المعلم عن حميد عن أنس.

الثالثة: عن أبي يحيى عن أبان عن أنس.

الرابعة: عن عبد الله بن معدان عن أنس.

والراوي عنه في بعض هذه مأمون بن أحمد السلمي، وهو شبيهه في الشهرة بالوضع الفاحش.

الثالث: أبو المعلى بن مهاجر، إن كان له ذنب، وهو مجهول. رواه محمد بن يزيد المستملي -وهو متهم- عن مجهول عن مثله عن أبي المعلى عن أبان عن أنس، ورواه النضري بثلاثة أسانيد أخرى كلهم مجاهيل عن أبي المعلى عن أبان عن أنس.

الرابع: أبو علي الحسن بن محمد الرازي، وهو متهم، قد تقدم بعض ما يتعلق به في ترجمة: أحمد بن محمد بن الصلت رقم (٣٤)، رواه النضري من طريقه بسند كلهم مجاهيل إلى عبد الله بن مغفل عن علي بن أبي طالب قوله.

الخامس: النضري؛ قال فيه ابنُ السمعاني في «الأنساب»: (الخِثْوِي) باسم «أبي القاسم يونس بن طاهر بن محمد بن يونس بن خيثو النضري الخيثوي من أهل بلخ الملقب شيخ الإسلام...»، ولم يذكر فيه توثيقاً ولا جرحاً والله أعلم به، وبعض الطرق المتقدمة من طريقه، وزاد: بسند كلهم مجاهيل عن أبان عن أنس.

وبسند كلهم مجاهيل عن أبي هُدبة عن أنس.

وبسند كلهم مجاهيل عن موسى الطويل عن ثابت بن أنس. وبسند كلهم مجاهيل عن حماد عن رجل عن نافع عن ابن عمر. وبسند كلهم مجاهيل عن أبي قتادة الخرائي عن جعفر بن محمد عن جوير عن الضحاك عن ابن عباس.

هذا ما وقفْتُ عليه فالأربعة الأولون قد عرفتهم.

وأما الخامس وهو النضري فالله أعلم به.

وعلى كل حال فكان بين قومٍ أعاجم جهال متعصين، لا يدْعُ أن يتقربوا إلى الله ﷻ بتكثير الطرق وكلهم مجاهيل.

وأبان وأبو هُدبة وموسى الطويل ثلاثهم هلكى، ومع ذلك لا أراهم إلا أبرياء من هذا الحديث، وإلا لاشتهر في زمانهم، فما باله لم يُعرف له أثر إلا بعد أن وضعه الجويباري في القرن الثالث؟

وأبو قتادة الخرائي فسد بأخرة، ومع ذلك لا أراه إلا بريئاً من هذا.

وحامد الذي روى عنه عن رجل عن نافع عن ابن عمر لا أدري من هو، وربما يكون المقصود: حماد بن أبي حنيفة؛ فإنه قد قيل إنه يروي عن مالك عن نافع عن ابن

عمر فكأنَّ بعضَ المجاهيل سمع بذلك، فركب السند إليه بهذا الحديث، فاستحيا
النضري عن أن يقول: عن مالك عن نافع عن ابن عمر، فيكون أشنع للفضيحة،
فكنى عن مالك برجل!

هذا، ومن شأنِ الدجالين أن يركبَ أحدهم للحديث الواحد عدةً أسانيد؛
تغريراً للجهال، وأن يضعَ أحدهم فيسرق الآخر، ويركب سندًا من عنده، ومن
شأن الجهال المتعصين أن يتقربوا بالوضع والسرقة وتركيب الأسانيد.

وقد قال أبو العباس القرطبي: «استجاز بعضُ فقهاء أهل الرأي نسبةَ الحكم
الذي دل عليه القياس إلى رسول الله ﷺ... ولهذا ترى كتبهم مشحونةً بأحاديثٍ
تشهد متونها بأنها موضوعة؛ لأنها تشبه فتاوى الفقهاء... ولأنهم لا يقيمون لها
سندًا صحيحًا».

وقد أشار إلى هذا ابن الصلاح بقوله: «وكذا المتفهمة الذين استجازوا نسبة ما دل
عليه القياس إلى النبي ﷺ».

فتدبر ما شرحناه، ثم تأمل ما تقدم عن العيني... وانظر ما يقول العيني
والكوثري؛ حتى كأنَّ أئمةَ الحديث ورجاله وفقهاء المذاهب الأخرى أهلٌ عند
العيني والكوثري لِكُلِّ كذبٍ، وإن اشتهروا بالإمامة والثقة والصدق والتقوى،
بخلاف أصحابهما أهلِ الرأي، كأنه لا يكون منهم ولا من حُرِّمهم وكلاهم إلا
الصدق... اهـ.

ياقوت الحموي

(ت ٦٢٦هـ)

١- قال الشيخ المحلمي في «التنكيل» (١/٤٣٧):

«ليس بعمدة».

٢- وفيه (١/١٣٦-١٣٧):

«شديد الغرام بالحكايات الفاجرة».

قول بعض أهل العلم في ياقوت:

• قال الذهبي في «السير» (٢٢/٣١٢):

«الأديب الأوحد شهاب الدين الرومي مولى عسكر الحموي السفار النحوي الأخباري المؤرخ.

أعتقه مولاه، فنسخ بالأجرة، وكان ذكيا، ثم سافر مضاربة إلى كيش، وكان من المطالعة قد عرف أشياء، وتكلم في بعض الصحابة فأهين، وهرب إلى حلب، ثم إلى إربل وخراسان، وتجر بمرور وبخوارزم، فابتلي بخروج التتار، فنجا برقبته، وتوصل فقيرا إلى حلب، وقاسى شدائد.

وله كتاب «الأدباء» في أربعة أسفار، وكتاب «الشعراء المتأخرين والقدماء»، وكتاب «معجم البلدان»، وكتاب «المشترك وضعه والمختلف صقعا» كبير مفيد، وكتاب «المبدأ والمآل في التاريخ»، وكتاب «الدول»، وكتاب «الأنساب».

وكان شاعرا، متفننا، جيد الإنشاء...

توفي في العشرين من رمضان سنة ست وعشرين وستمائة عن نيف وخمسين سنة، ووقف كتبه ببغداد على مشهد الزيدي، وتأليفه حاكمة له بالبلاغة، والتبحر في العلم.

استوفى ابن خلكان ترجمته وفضائله. اهـ.

• وفي «لسان الميزان» (٣٠٧/٧):

«قال ابن النجار: كان ذكيا، حسن الفهم، ورحل في طلب النسب إلى بلاد الشام ومصر والبحرين وخراسان، وسمع الحديث، وصنف «معجم البلدان»، و«معجم الأدباء»، و«أسماء الجبال والأنهار والأماكن».

قال ابن النجار: كان غزير الفضل، وكان حسن الصحبة، طيب الأخلاق، حريصا على الطلب...

قال ابن خلكان في ترجمته: ... وقع بينه وبين شخص بغدادى في دمشق منازعة في علي بن أبي طالب، فبدر من ياقوت ما لزم منه أنه نسب إلى رأي الخوارج في التعصب على علي، فثاروا عليه فهرب، وخرج عن بغداد؛ خشية أن يؤخذ فيقتل، حتى وصل إلى خراسان...

قلت: ولم أر في شيء من تصنيفه التصريح بالنصب، بل يحكي فيها فضائل علي ما يتفق ذكره». اهـ.

الحسن بن صالح بن حيّ

(ت١٦٩هـ)

هو الحسن بن صالح بن صالح بن حيّ أبو عبد الله الهمداني الثوري الكوفي الفقيه العابد.

قال السمعاني في «الأنساب» (٧٤ / ٢) في نسبه: البتري:

«هذه النسبة لجماعة من الشيعة من الفرقة الزيدية، وهي إحدى الفرق الثلاث من الزيدية وهي^(١) الجارودية والسليمانية والبترية.

أما البترية فهم أصحاب كثير النواء والحسن بن صالح بن حي. وقولهم كقول السليمانية، غير أنهم توقفوا في عثمان وأمره وحاله، وأضللنا هذه الطائفة لأنهم شكوا في إيمان عثمان، وأجازوا كونه كافراً من أهل النار، ومن شك في إيمان من أخبر النبي ﷺ أنه من أهل الجنة فقد شك في صحة خبره، والشاك في خبره كافر.

وهذه الفرق الثلاثة من الزيدية يكفر بعضهم بعضاً؛ لأن الجارودية أكفرت أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، والسليمانية والبترية أكفرت من أكفرهما». اهـ.

فعلق الشيخ **المحلي** بقوله:

«لا يصدق هذا على الزيدية المعروفين باليمن وأسلافهم من أئمة أهل البيت النبوي، والحسن بن صالح بن حي إمام من أئمة المسلمين^(٢)، إنما أنكر عليه بعض معاصريه من الأئمة تحبيذه الخروج على خلفاء الجور؛ رأى المنكرون عليه أن الخروج في زمنهم لا يؤدي إلا إلى ما هو أعظم شراً، ويخشون أن يعمل بعض أهل الخير والصلاح برأي الحسن فيخرجوا، فيشتد الشر على المسلمين جميعاً، فشدوا النكير عليه؛ ليكفوا الناس عن التسرع في العمل برأيه.

(١) في «الأنساب»: «وفي خطأ.

(٢) وثقه جمهور الأئمة: أحمد وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي.

ويجب التثبت فيما يحكيه العالم عن الفرق المخالفة لفرقته؛ فربما اغتر بحكاية من لا يوثق به، وربما حكى عنهم ما لم يقله إلا بعض من ينتسب إليهم، وربما حكى عنهم ما يعلم أنهم لا يقولون به. ولكنه يراه لازماً لهم، وكتب الزيدية موجودة، فمن أحب أن يعرف مقالاتهم فلينظرها في كتبهم والله المستعان». اهـ.^(١)

(١) قال الذهبي في «السير» (٧/٣٦١): «هو من أئمة الإسلام، لولا تلبسه ببدعة»، وقال (ص ٣٧١): «كان يرى الخروج على أمراء زمانه لظلمهم وجورهم، ولكن ما قاتل أبداً، وكان لا يرى الجمعة خلف الفاسق».

وقال في «الميزان» (٢/١٩): «فيه بدعة تشيع قليل».

الإمام أبو حنيفة

(ت ١٥٠هـ على الصحيح)

الإمام المبجل النعمان بن ثابت التيمي مولا هم الكوفي فقيه أهل العراق ومفتيهم.

• في «الأنوار الكاشفة» ص (٥١) أجاب الشيخ **المعلمي** عن قول أبي رية:

«ثم ما جرى عليه علماء الأمصار في القرن الأول والثاني من اكتفاء الواحد منهم كأبي حنيفة بما بلغه ووثق به من الحديث وإن قلَّ وعدم تعنيّه في جمع غيره إليه ليفهم دينه ويبين أحكامه».

بقوله: «لزم أبو حنيفة حماد بن أبي سليمان، يأخذ عنه مدة، وكان حماد كثير الحديث، ثم أخذ عن عددٍ كثيرٍ غيره كما تراه في مناقبه، وقلَّةُ الأحاديثِ المروية عنه لا تدل على قلَّة ما عنده؛ ذلك أنه لم يتَّصَّدْ للرواية.

وقد قدمنا أن العالم لا يُكَلِّفُ جُمُعُ السنة كلها، بل إذا كان عارفاً بالقرآن، وعنده طائفةٌ صالحةٌ من السنة بحيث يغلب على اجتهاده الصواب، كان له أن يقتني، وإذا عرضت قضيةٌ لم يجدها في الكتاب والسنة سأل من عنده علم بالسنة، فإن لم يجد اجتهد رأيه.

وكذلك كان أبو حنيفة يفعل، وكان عنده في حلقة جماعة من المكثرين في الحديث كمسعر وحبان ومندل، والأحاديث التي ذكروا أنه خالفها قليلة بالنسبة إلى ما وافقه.

وما من حديث خالفه إلا وله عذر لا يخرج إن شاء الله عن أعذار العلماء، ولم يتَّع هو العصمة لنفسه ولا ادَّعاها له أحد، وقد خالفه كبار أصحابه في كثير من أقواله.

وكان جماعة من علماء عصره ومن قرب منه ينفرون عنه وعن بعض أقواله، فإن فُرض أنه خالف أحاديثَ صحيحةً بغير حجة بيّنة فليس معنى ذلك أنه زعم أن

العمل بالأحاديث الصحيحة غير لازم، بل المتواتر عنه ما عليه غيره من أهل العلم أنها حجة. بل ذهب إلى أن القهقهة في الصلاة تنقض الوضوء اتباعًا لحديث ضعيف^(١)، ومن ثم ذكر أصحابه أن من أصله تقديم الحديث الضعيف - بله الصحيح - على القياس. اهـ.

(١) علّق المصنف هنا بقوله: وذكر ابن القيم في إعلام الموقعين مسائل أخرى لأبي حنيفة من هذا القبيل وكذلك غيره.